

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٩ محرم سنة ١٣٩٠ هـ . الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٧٠ م . العدد ٢٢٢٩

الفهرس

صفحة

٣٦٨

٣٦٩

٣٨٥

مجلس الأمة

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٧٠ نظام بلدية القويسمة والجويمة

تصحيح أخطاء مطابعية

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

هكذا من الأهل

نحو السيد للفقير ملك المملكة المغربية

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة ٧٨ من الدستور

تصدر اراءتنا بما هوأت :-

تفرض الدورة العادية لجلاس الامة في نهاية يوم السبت الموافق ٢٨ شباط سنة ١٩٧٠ .

١٩٧٠ / ٢ / ٢٦

استنسخ

رئيس الوزراء
محمد التاهوي

وزير الداخلية بالوكالة
موسى ابو الراغب

هكذا من الله جل

نحو السيد للفقير ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠ / ٢ / ٢١
نأمر بوضع النظام التالي :-

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٧٠

نظام بلدية القويضة والجويضة

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية القويضة والجويضة لسنة ١٩٧٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للاقطار والعمارات التالية المعاني المخصصة لها اذناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المجلس - مجلس بلدية القويضة والجويضة او لجنة بلدية القويضة والجويضة .

المنطقة البلدية - المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية القويضة والجويضة .

بناء او بناية - كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .

الشارع - اي طريق كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .

المالك - اي مالك كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .

انشاء الشارع - تخطيط الشارع وفتحته وبناء جدرانها وتبعية الجور الموجودة فيه وتنوية سطحه ووصفه

وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويا مع

الشوارع المجاورة له ، من حيث درجة الانحدار او المستوى وانشاء او تغيير او هدم

الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بايئة اشغال في الملك المتاحم للشارع تعتبر

ضرورية لانشائه او صيانته .

العقار - الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت ام غير مسورة مسكوة او

خالية مبنيا عليها او غير مبني .

اللائحة - الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبية او لفت النظر او لاية مقاصد

شخصية او تجارية او ترقيعية .

عمل عام - كل عمل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او

عرضا كالمكان للعبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمتزهات والطرق

وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .

المكرهة العامة كما عرفت في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .

المراقب كل شخص يهدد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي او دور السينما .

مأمور الصحة اي طبيب او مفتش مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع للمجلس أو أي موظف آخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية .

الذبيحة جثة الحيوان وتشمل أي جزء منه .

بائع متجول كل شخص يبيع او يعرض للبيع اية بضاعة او سلع . أو مواد تجارية او يتعاطى حرفة يدوية او يعرض مصنوعات اليدوية في أي شارع أو مكان أو محل عام دون أن يكون له محل ثابت .

معمد البلدية أي موظف من موظفي المجلس يباشر به القيام بأي عمل تنفيذا لأحكام هذا النظام .

المستزيم كل شخص يمهّد جبانة رسوم البلدية لقاء مال .

الفصل الأول

الابنية المتداخلة

المادة ٣ - للمجلس ان يقوم بالترميم والتغيير والمدم في أي بناء منعاً لانتشاره .

المادة ٤ - للمجلس ان يمنع اشغال أي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناؤه او يجري ترميمه بصورة تجعله قابلاً للسكن .

المادة ٥ - أ - اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية والمراقب او مأمور الصحة او لجنة الابنية ان أي بناء او شارع او عقار يشكل خطراً او ضرراً او يشكل خطراً او ضرراً على سلامة الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فعمل المجلس ان يوجه اخطاراً خطياً بالمالك بتلوه فيه بأزوم هدمه كلياً او جزئياً او اصلاحه او ترميمه او تسييج اودمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار .

ب - اذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار او لم يعر عليه او تعذر تبليغه يقسم المجلس بالبناء او اصلاحه او اجراء ما يراه مناسباً على أن تستوفى النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي يجي بها اموال البلدية مع زيادة ٢٠٪ لتقابل الاشراف ويكون قرار المجلس بمقدار النفقات قطعياً .

ج - لغايات هذا الفصل يخرج من تعريف كلمة مالك مستأجر البناء .

الفصل الثاني

فتح الشوارع وصيانتها

المادة ٦ - يعين اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع مكلفين بدفع قسم من نفقات تعميده وترقيته لأول مرة اذا كان متاخماً لاولئكهم بغض النظر عن عرض الشارع ، تحصل هذه النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة طول واجهة املاك كل منهم على ذلك الشارع .

المادة ٧ - للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من النفقات على ان لا تزيد عن نصف مجموعها تحصل هذه النسبة عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٨ - يسري حكم المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقية وترميمها او تغييرها او هدمها وعلى الاشغال التي تجري في الملك المتاخم للشارع اذا كانت ضرورية لانشائه .

المادة ٩ - اذا لحق بشارع او بأي قسم منه ضرر طارئ بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة له فللمجلس ان يبالغ مالك الارض او الشخص المسؤول عن القيام بالحفريات اخطاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة ، واذا تخلف عن القيام بما اخطر به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعياً .

المادة ١٠ - يعتبر مخالفاً لاحكام هذا الفصل من النظام كل من : -

أ - بني او انشأ او اقام حائطاً او سياجاً او عموداً او أي عائق في أي شارع .

ب - عطل او اعاق أي مصرف او قناة ضمن منطقة البلدية .

ج - وضع أي مادة في شارع على نحو يعطل حركة المرور او السير .

د - حفر حفرة او اخدوداً في أي شارع .

المادة ١١ - أ - لا يجوز لأي شخص ان يضع اشياء او اية مادة من مواد البناء في أي شارع او ان يحدث حفرة او أي اخدود فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمناً الشروط الراجحة مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درماً للاخطار وتأميناً لسلامة المرور .

ب - يجوز للمجلس ان يسمح خطياً باقامة انشاءات مؤقتة ابان الاعياد او الاحتفالات .

الفصل الثالث

اللائحات

المادة ١٢ - أ - لا يجوز لأي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستفي تلك اللافتة او اللوحة الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب - على طالب الترخيص ان يقدم طلباً الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد وضع اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .

د - تجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

المادة ١٣ - يستوفى رسم ترخيص اللافتة سنوياً وقدره ٢٥٠ فلساً وتعتبر كسور السنة كاملة .

المادة ١٤ - لا يجوز وضع أي لافتة بشكل يعجب النظر او يسبب اعاقة او مضايقة للباة .

المادة ١٥ - الاسماء والعناوين الموضوعة على الابواب والفتريات ودور السكن غير خاضعة لترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الموضوعة على المعاهد او المؤسسات او الجمعيات الدينية او الخيرية او تلك الملتصقة للدلالة عليها .

هكذا من الأشغال

الفصل الرابع

المحلات العامة

المادة ١٦ - أ - يستوفي المجلس رسمًا شهريًا مقطوعًا قدره ٢٠ فلسًا عن كل كرسي اعداد للاستعمال في أي دار للسينما.

ب - إذا كانت الدار أو المكان قد اعد لأحياء حفلة أو حفلات بصورة غير مستمرة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب القنشات التالية :

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٠٠ فلسًا	٥ فلسات
عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٥٠ فلسًا	١٠ فلسات
عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٢٠٠ فلسًا	١٥ فلسًا

ج - لا يجوز بيع أي تذكرة ما لم تكن غنومة بنهاية المجلس .

د - يجب أن تكون التذاكر مرقمة ترتيبًا مطبوعًا مناسبًا بحيث يسهل مراقبة المبالغ منها وعندها ما التذاكر الملغاة فلا تعتبر كذلك ما لم تحل توقيع معتمد البلدية أو المراقب .

المادة ١٧ - أ - يجوز للموظف البلدية المختص أو معتمد البلدية أو المراقب أن يمدخل أي مأوى أو حفل أو دار للسينما لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للمأوى المراقبة .

المادة ١٨ - للمجلس أن يعفي كليًا أو جزئيًا من الرسوم المفروضة وفق الفقرة (ب) من المادة ١٦ إذا كانت التذاكر قد بيعت من أجل :-

أ - مباراة رياضية أو ثقافية .

ب - أي حفل أو عروضة سينمائي أو غير ذلك وكان ريعه كله أو بعضه مخصصًا لغايات دينية أو خيرية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية .

المادة ١٩ - كل من أ - باع بصفته مالكا أو شريكا أو عرض للبيع أو سمح بالبيع أو سمح بأن يعرض للبيع تذاكر تخاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بأن ثمن التذكرة غير مثبت عليها أو كان ثمنها أو رقبها غائبا الحقيقة أو لم تكن التذكرة غنومة بنهاية البلدية . أو

ب - افاق أي موظف مختص أو معتمد مراقبة التذاكر بالقيام بالمهمة الموكولة اليه . أو

ج - جعل امر المراقبة متعللا سواء باتلاف أو تشويه أو التمتع عن تسليم أية تذكرة يعتبر أنه ارتكب مخالفة لاجرام هذا النظام .

الفصل الخامس

منع المكاره والاضرار العامة

المادة ٢٠ - يحظر على أي شخص أن يقوم بفساد أو يمسك ولا يتبعه أو يسمح لاحد من افراد عائلته بأن :-

أ - يطرأ أو يضع أية اقلار أو نقايات أو مواد كريمة في أي شارع أو ساحة .

ب - يلقى أي نقايات أو مياه قذرة أو اشياء اخرى على أي شارع أو ساحة على وجهه يسبب ضررا أو مضايقة للجمهور .

ج - يترك حيوانا بالشارع أو يربطه فيه أو يذمه هائما على وجهه .

د - يوقف أي عجلة او دراجة أو عربة في الشارع اطول من المدة اللازمة لوسق أو تنزيل الحمولة .

هـ - يضع أو يترك أي مواد أو اشياء اخرى في أي شارع أو ان يسمح ، بوضعها أو تركها أو بوزها على وجهه يتعارض مع سلامة حركة السير دون أن يحصل على تصريح خطي من المجلس أو ان يسمح باستمرار هذه المكاره زيادة عن المدة التي صرح له فيها .

و - يشغل أو يتسبب في تشغيل أي غراء افون أو راديو أو مكبر صوت على وجهه يقلق راحة الآخرين .

ز - يقف أو يقعد أو يشمط على أي شارع على وجهه يعيق حرية المرور .

ح - يضع في أي طريق أو ساحة آلات (ماكينات) خربه أو نقايات حديدية أو خشبية أو غير ذلك من المواد أو ان يسمح بابقاء هذه المواد في أي شارع أو ساحة .

ط - يستجدي أو يساعد ولدا صغيرا على استجداء في شارع أو مكان عام .

ي - يتحدث أو يستيقظ أية مكره من المكاره الصحية المبينة في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٢١ - ابقاء لغايات المقصودة في هذا الفصل من النظام تعتبر الأمور التالية اضرازا :-

أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا أو يخلل ان يكون ضارا بالصحة .

ب - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى أو مرحاض أو مستراح أو مبولة أو زريبة أو عريشة أو كوخ أو صندوق قذرة أو ساحة يرى مأمور الصحة انها على حالة من القسامة بحيث يخلل ان تشكل ضررا بالصحة .

ج - كل حيوان أو طير يرى مأمور الصحة انه يقتنى أو يحتفظ به على وجهه يخلل ان يشكل ضررا بالصحة .

د - كل كومة مهنيا كان نوعها مضرة بالصحة أو خطر عليها .

هـ - كل مصرف أو مجرى أو قناة أو مزراب أو قسطل أو انبوب يرى مأمور الصحة انه لا يفي بالغاية التي وضع من اجلها أو يسبب ضررا بالبناء أو بأي بناء متصل بجواره له .

و - كل كومة مهنيا كان نوعها موضوعة في أي بناء أو ازماعا اذا كانت تسبب رطوبة لتلك البناية أو تعوق مجرى مياه المطر أو تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات أو احداث اضرار .

ز - كل انبوب برزاز أو انبوب مياه قذرة أو جورة مرحاض أو مجرى مشقوق أو مكور أو راسخ أو مسدود أو معطوب على أي وجه آخر أو تنبت منه روايح كريهة أو ترشح منه مخبرياته .

ح - كل مقفل معطوب في انبوب برزاز أو مواسير أو مراحيض أو انبوب مياه قذرة أو قناة أو مجرى .

ط - كل جورة مرحاض لم تبين بشكل فني أو كل منفذ تقتيش تنفذ منه المياه أو غير مجهز بغطاء حديدية يحكم لمنع دخول البعوض .

ي - كل ملهنة ليست عالية علوا كافيا أو يتصادف منها الدخان بشكل مزعج أو ضار بالآخرين .

ك - تنظيف البسط أو السجاجيد وما شابهها في الشوارع بين الساعة التاسعة ليلا والسادسة صباحا .

هكذا من المأوى

ل - التفوط والتبول في غير المكان المعد لذلك .

م - رمي أو طرح أية مواد على وجه فيه اثنى الآخرين في الشارع أو الممرات .

المادة ٢٢ - كل فعل أو حالة من الحالات الواردة في هذا الفصل تعتبر مخالفة لأحكام هذا النظام .

المادة ٢٣ - لأمر الصحة من أجل القيام بواجباته صلاحية للدخول إلى أي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الإجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ٢٤ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل إحالة المالك لمحاكمة أن يشعره بالسزوم إزالة المكرفة خلال المدة التي يبينها وعلى الوجه الذي يعبئه وأن تخالف عن ذلك جرامة للمجلس أن يزيل المكرفة على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات نهائياً .

المادة ٢٥ - يترتب على مالك أي بناء أو عمل تجاري أن يحتفظ بمسكنه أو محله بوجاهة مائه يحتفظ الغيايات مصنوعة من الصاج ذو غطاء عكس ويوضع الزوايا في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات .

المادة ٢٦ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً مقابل جمع الغيايات حسب الفئات التالية :

عن كل محل تجاري	٦٠٠ فلس
عن كل وحدة سكن	٦٠٠ فلس
عن كل مطعم	٢٠٠٠ دينار
عن كل حرفة أو صناعة	٥٠٠ فلس
عن كل حظيرة للحيوانات	٢٠٠٠ دينار
عن كل حظيرة خاصة بالدواجن	١٠٠٠٠ دينار

الفصل السادس

السلخ والدبايح

المادة ٢٧ - لا يجوز لأي شخص أن يذبح حيواناً ضمن منطقة البلدية إلا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ٢٨ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

عن كل رأس من الضأن أو الماعز يزيد عمره عن سنة	١٠٠ فلس
عن كل رأس من الأبل أو البقر لا يتجاوز سنة واحدة من العمر	٣٠٠ فلس
عن كل رأس لا يتجاوز عمره السنة من الضأن أو الماعز	٥٠ فلساً
عن كل رأس من الأبل أو البقر يتجاوز سنة واحدة من العمر	٧٠٠ فلس

المادة ٢٩ - لا يجوز نقل الدبايح من المسلخ إلا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

المادة ٣٠ - ١ - يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم الطازجة التي ترد إلى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ ٢٠ فلساً كرسوم معانية إذا لم تكن مشمولة بأحكام المادة ٢٧ من هذا النظام .
٢ - تدفع رسوم المعانية بموجب الفقرة السابقة من اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٣١ - للمجلس أو معتمده بيع اللحوم الطازجة التي ترد لمنطقة البلدية والتي لم تقدم للمعانة ويقيد ثمنها إمامة إلى أن يصدر قرار المحكمة بشأنها .

المادة ٣٢ - يستوفي المجلس أو الملتزم الرسوم التالية عن تفخ الدبايح داخل المسلخ بواسطة الجهاز المخصص لهذه الغاية .

أ - عن كل رأس من الضأن والماعز عشرون فلساً .

ب - عن كل رأس من البقر والجمال خمسون فلساً .

المادة ٣٣ - لا يجوز لأي جزار أو شخص آخر أن يتعاطى حرفة سلخ الدبايح أو تحرها ما لم يكن مرخصاً بذلك .

المادة ٣٤ - يحظر نقل الدبايح أو أي جزء منها قبل فحصها ومعاينتها من طبيب البلدية البيطري أو طبيب الصحة أو مفتش اللحوم وتحتهم بخاتم البلدية لاثبات صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٣٥ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان الناقل إذا تولى عمال البلدية التخلص من جيفته .

عن جيفة كل رأس من البقر والجمال أو الخيل أو الحمير أو البغال ٥٠٠ فلس

عن جيفة كل رأس من الضأن أو الماعز أو الكلاب أو القطط ٢٠٠ فلس .

الفصل السابع

البيطات والمظلات والباعة والتجار

المادة ٣٦ - لا يجوز لأي شخص أن يضع بسطة أو يشغل بقعة أو شارعا أو مكاناً عاماً أو أن يضع مقعداً في أي مكان عام أو شارع أو ساحة أو رصيف ضمن منطقة البلدية إلا وفق رخصة تصدر بهذه الغاية وضمن شروطها .

المادة ٣٧ - مع مراعاة شروط الرخصة المشار إليها اعلاه يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد وخمسون فلساً عن كل مقعد .

المادة ٣٨ - يحظر على أي شخص أن يضع مظلة على المتجر أو مكان العمل أو الحرفة قبيل الحصول على رخصة وطبقاً للمواصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٣٩ - يستوفي المجلس رسماً قدره دينار واحد سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوفي نصف الرسم إذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٤٠ - لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى حرفة مسح الاحذية أو العتالة أو حفر الاختام أو التصوير أو بيع السلع والبضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية إلا إذا كان يحمل رخصة تجيز له ذلك .

المادة ٤١ - يجوز للمجلس أن يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ويعمل بالرخصة لمدة ستة مالية واحدة على أن تجدد سنوياً ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

هكذا من أهمل

المادة ٤٢- مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة أدناه عن كل وخمسة يصدرها بمقتضى هذا الفصل .

فلس	دينار
٥٠٠	١
٦٠٠	٢
١٠٠	٣
٢٥٠	٤
٤٠٠	٥
٥٠٠	٦

الفصل الثامن

فرقة الطافىء

المادة ٤٣- يجوز لأمر الطافىء في حالة شوب حريق أو إذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بشوب حريق أو احتمال شوبه في أي مكان أن يدخل أو يقتحم ذلك المكان في حالة الاحتراق أو إذا اعتقد أنها كذلك أو يدخل أي بناء أو عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على إذن المالك وإن يأمر بإخلاء المكان ويقوم بجميع الأعمال التي يراها ضرورية أو ملائمة لإطفاء الحريق أو لسلامة الأشخاص والممتلكات ويجوز للأمر في حالة شوب الحريق أن يستعمل أي مورد أو أية مادة أخرى من أجل إخماده .

المادة ٤٤- إذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية أو أي مأمور آخر يتولى زمام الأمر واجب المساهمة في اطفاء والأشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيه المياه نحوها وإصدار الأمر بإغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار أو ضغط أو فر من المياه .

المادة ٤٥- كل من قرع جرس الحريق دون مبرر أو أعطى اخبارا كاذبا بشوب حريق وكل من اعاق مأمور فرقة الاطفاء في اداء واجباته أو تخلى عن مراعاة الأوامر التي أصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر أنه خالف أحكام هذا النظام .

الفصل التاسع

الأسواق العامة

المادة ٤٦- لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو الفرق ضمن منطقة البلدية أية فواكه أو خضار أو حطب أو لحم أو كلس أو ملح أو مواشي أو حيوانات إلا في الأماكن المخصصة لذلك من قبل المجلس .

المادة ٤٧- يستوفي المجلس من البائع أما مباشرة أو بواسطة ملتزم رسماً عن الخضار والفواكه والبطاطا والزيوت والبصل التي ترد إلى منطقة البلدية بواقع ٤٪ من قيمة البيع .

المادة ٤٨- يستوفي المجلس عما يرد إلى منطقة البلدية أما مباشرة أو بواسطة ملتزم رسم قبان .

فلس	دينار
٢٠٠	أ - عن كل طن واحد من الحبوب أو الدقيق
٣٠	ب - عن كل شوال من القمح أو الكلس أو الملح
١٠٠	ج - عن كل سيارة شحن من الحطب
٥٠٠	د - عن كل سيارة صغيرة (بك أب)

المادة ٤٩- أ - يستوفي المجلس أما مباشرة أو بواسطة ملتزم رسماً بواقع ١٪ من ثمن الماشي أو الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب - لدى مبادلة حيوان بأخر تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة (أ) من هذه المادة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدرها المراقب .

المادة ٥٠- كل من باع أية سلعة أو مادة من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام أو ساعد على بيعها أو كان فريقاً في بيعها خلافاً لأحكام هذا الفصل من النظام يعتبر أنه خالف أحكام هذا النظام .

الفصل العاشر

تجميل المدينة

المادة ٥١- يجوز للمجلس أن يكلف مالك أي ساحة أو عرصة واقعتين على شارع لبناء سور على ارتفاع معين حول الساحة أو العرصة وإذا لم يتم بذلك يجوز للمجلس إنشاءه على نفقة المالك وتحصل النفقات منه وكأنها أموال اميرية .

المادة ٥٢- يحظر على أي شخص أن يثف أو يقطع الأزهار أو أي نبات أو شجر من اشجار الزينة أو يلحق بها ضرراً بأي وجه من الوجوه .

الفصل الحادي عشر

المجاري والحفر الامتصاصية

المادة ٥٣- مع مراعاة أحكام الفقرتين أ و ب من المادة ١٠ من هذا النظام لا يجوز لأي شخص أن يباشر حفر جورة امتصاصية في أي شارع عام أو ضمن منطقة البلدية إلا بعد الحصول على تصريح من المجلس .

المادة ٥٤- لا يجوز إعطاء مثل هذا التصريح إلا بعد أن يقدم الطالب خططات تفصيلية يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول إبعادها وجميع الانشاءات المكلفة لها والمواقيت التي تنبئ منها .

المادة ٥٥- يحق للمجلس رفض إعطاء التصريح إذا رأى أن المكان المراد إجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية أو يحتمل ، أن يؤدي إلى اضرار أو يتعارض مع مشروع قائم أو سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٥٦- يعمل لكل جورة امتصاصية منهل ذو غطاء حديدي متين .

المادة ٥٧- يجب أن يكون المصرف أو المجرى المؤدي إلى المنهل منشأ بشكل فني يوافق عليه من المهندس .

هكذا من الأشغال

المادة ٥٨ - يستوفي المجلس نصف دينار واحد عن كل متر مكعب من حجم فراغ الانشاءات التي تقام لغاية هذا الفصل من النظام دون ايجاف بحق استيفاء اي مبلغ آخر من اجل اعادة اصلاح الشارع الذي جرت فيه الانشاءات .

المادة ٥٩ - تسري احكام هذا الفصل على الحفر او الجور المهسلة اذا اعيد استعمالها كجور استعمالية .

الفصل الثاني عشر

رخص البناء

المادة ٦٠ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة . شريطة الحصول على تصريح خطي من المجلس على ان يتعهد فيه المالك بان البناء خلال السنة ما لم تنطاب المصلحة العامة خلاف ذلك .

المادة ٦١ - للمجلس ان يحدد مدة بقاء البناء قائماً وفق المادة السابقة في المنطقة المخصصة للسكان الشعبي .

المادة ٦٢ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام والواجبات العمومية على الشوارع من اجل الانسجام المعماري لذلك الشارع .

المادة ٦٣ - ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للساكنين والتجارية .

المادة ٦٤ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية .

أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الانشائي كالكراجات والاسوار وغيرها .

ب - عمل اية اضافات او تغييرات في البناء .

ج - هدم البناء .

د - اعمال الحفر والطمم .

المادة ٦٥ - أ - لا يجوز اقامة اي بناء او دمه ان كان آيلاً للسقوط او احداث اية اضافات خارجية او تغييرات جوهريه في اي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص ما لم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن جهاز في المتسعة .

ج - يقدم طلب الترخيص الى المجلس ويذكر فيه اسم المهندس الحجاز الذي وضع التصاميم وعلى المهندس او الحجاز ان يقدم للمجلس ما يلي . -

١ - مخططات الموقع بمقياس لا يقل عن (١/١٠٠) يبين فيه موقع البناء المقترح اقامته والابنية الموجودة وعرض استقامة الشوارع المتاخمة لقطعة الارض ومخطوط الارتفاعات ورقم او ارقام القطع المجاورة لها مع بيان الجهات الاربع .

٢ - مخططات المسطحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بما في ذلك طابق التسوية والتبوان وجد بمقياس لا يقل عن (١/١٠٠) على ان يبين ايضاً نسوع الاستعمال واماكن الدخول والخروج وتفاصيل الاساسات والجدران وارتفاع الطوابق وعدد الشقق والاعمال الخرسانية والادراج واسرار التسوية والارضية وجميع ما يلزم من التفاصيل .

٣ - مخططات تبين خطوط الجداري والحفر واقسبتها وانحدارها وطرق تهويتها .

٤ - اية معلومات اخرى يراها المجلس ضرورية .

المادة ٦٦ - على كل من ينوي القيام باضافات او تغييرات جوهريه في اي بناء قائم ان يقدم طلباً خطياً الى المجلس على النموذج المعد لذلك مع جميع البيانات المطلوبة بموجب المادة السابقة مع بيان اسم المهندس او الحجاز في المتسعة او المشرف على تنفيذ هذه الاعمال وذلك في الحالات التي تستلزم استخدام مهندس وتحتي عبارة (تغييرات جوهريه) : -

أ - اية اضافات او تغييرات في البناء .

ب - اية تغييرات في البناء تتضمن تقسيم اية غرفة او دكان بصورة تحول معها الى غرفتين او دكاكين او تبديل بحر او فسحة او كراج او دكان لاستعمال آخر .

ج - اتمام اي بناء او جزء منه .

المادة ٦٧ - على كل من ينوي القيام باعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للارض التي سيقوم عليها البناء .

المادة ٦٨ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ وبعد تدقيقها وتصديقها من المهندس تعاد نسخة منها الى طالب الترخيص .

المادة ٦٩ - أ - يترتب على المجلس ان يصدر قراراً خطياً بقاء قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الطلب ويبلغ القرار الى طالب الترخيص بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

ب - اذا اقتضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قراراً بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضاً .

ج - لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

د - يعمل بالترخيص لمدة سنة واذ لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغياً .

المادة ٧٠ - يجوز لطالب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن الولاية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين يوماً من تاريخ الطلب يعتبر قرار اللجنة المذكورة قطعياً .

المادة ٧١ - اذا اقتنع المجلس في اي وقت بعد اعطاء الترخيص ان الترخيص المذكور قد اعطي نتيجة لاي ياتيات او مخططات غير صحيحة فيجوز له الناء الترخيص وتعتبر جميع الاعمال التي تمت قبل ذلك انما تمت بدون ترخيص ويجوز للطالب ان يلتبس من المجلس اعادة النظر في قرار الالغاء . خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن قطعياً .

المادة ٧٢ - يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص باعمال بناء مغارة لشروط الترخيص ان يطلب من الشخص المذكور باسعار خطي : -

أ - التوقف عن البناء حالا .

ب - ان يحضر بالذات او بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المبين في الاشعار لادلاء باي سبب يراه كافياً لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او اي جزء منه .

المادة ٧٣ - أ - يترتب على طالب الترخيص دفع الرسوم المبينة في آخر هذا الفصل من النظام عند تقديمه طلب الترخيص وعند حصوله على رخصة البناء .

ب - يجوز للمجلس ان يعفي العقارات التي تستعمل لغايات دينية او خيرية من الرسوم الانشائية المقررة .

هكذا من المأهول

المادة ٧٤- على كل من يقوم بأعمال بناء ان يستعمل المواد الجيدة وان تكون هذه المواد والاعمال مطابقة للمواصفات التي يقرر المجلس استعمالها لضمان مائة البناء وسلامة السكان .

المادة ٧٥- للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق .

أ - في اي وقت وقبل الموافقة على طلب الرخص .

ب - في اي وقت خلال القيام بأعمال البناء .

ج - في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار بانتهاء البناء .

د - اذا لم يقدم الاشعار بانتهاء البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف في اي وقت بعد اتمام البناء او اجراء اية اضافة او تغيير عليه او تغيير في استعماله .

المادة ٧٦- تكون علاقة المجلس او المهندس عند اجراء الكشف على البناء مرتبطة مع المشرف المعين للإشراف على ذلك البناء ويكون المشرف مسؤولاً عن كل تغيير في مخططات البناء .

المادة ٧٧- يحق للمجلس اذا وجد ان اعمال البناء لم تكن وفق المخططات التي تمت الموافقة عليها او تخالفت احكام هذا النظام ان يكلف خطياً الشخص الذي يقوم بالاعمال المذكورة باجراء التغييرات المطلوبة وذلك لجعل الاعمال متفقة مع المخططات او الحصول على موافقة المجلس على مخططات معدلة ومتفقة مع مضمون الرخصة .

المادة ٧٨- اذا تمتع المشرف او صاحب البناء عن التبليغ او عن القيام بمطالبة منه فيحق للمجلس ان يأمر بوقف العمل .

المادة ٧٩- أ - اذا اتفق المجلس بوجود مخالفة لاحكام هذا الفصل اثناء قيام احد الاشخاص بأعمال البناء فيجوز له ان يطلب من الشخص المذكور باشعار خطي القيام بعملية الحفر او الكسر او المدم التي يراها ضرورية للكشف على البناء .

ب - اذا لم تكشف مخالفة لاحكام هذا الفصل توجب على المجلس ان يدفع الى الشخص المتضرر تعويضاً عن الخسارة التي لحقت به .

المادة ٨٠- أ - على كل شخص اتم اعمال البناء ان يقدم الى المجلس خلال شهر اشعاراً خطياً بذلك .

ب - على المجلس بعد استلام الاشعار ان ينيب عنه المهندس او المراقب ليكشف على البناء وبعد ذلك يقرر بأنه صالح للاشغال المخصص له او يصدر الأمر الذي يراه لازماً مع بيان الاسباب .

ج - لا يجوز لأي شخص ان يشغل او ان يسمح بتشغيل اي ارض او بناء او قسم من البناء او ان يستعمل او ان يسمح باستعمال اي ارض او بناء او قسم من بناء ما لم يحصل على إذن خطي باشغاله واستعماله .

المادة ٨١- كل غرفة عدا ما يستعمل عادة كمخازن يجب ان تجهز بآبارة ومهوية طبيعيتين بواسطة فتحة او أكثر بالجدران الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة ارض الغرفة تسمح بمرور الهواء ويجب الا تقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع واحد .

المادة ٨٢- يجب الا يزيد عرض الشرفة على الشارع العام على متر واحد والا يتجاوز عرضه واجهة البناء .

المادة ٨٣- يمنع البروز او الشرفات على اي مدخل او ممر او شارع لا يزيد عرضه على ستة امتار .

المادة ٨٤- يمنع بروز البناء على الشوارع العامة التي لا يزيد عرضها على عشرة امتار .

المادة ٨٥- يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

جدول بالرسوم التي تستوفي بمقتضى المادة ٧٣- أ من هذا النظام :-

١ - عن كل متر مربع واحد من البناء السكني ٣٠ فلساً

٢ - عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري ٥٠ فلساً

٣ - عن كل متر مربع واحد من البلكونات ٥٠٠ فلساً

٤ - عن كل متر مربع واحد من البروز دينار واحد

٥ - ٥٪ عن رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة

٦ - رسم تسجيل الرخصة ٢٥٠ فلساً

٧ - رسم كشف وتخطيط دينار واحد

٨ - ٣٠٪ عن رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها

٩ - عن احداث تغييرات في اي بناء قائم دينار واحد

الفصل الثالث عشر

المياه

المادة ٨٦- يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الطالب كل من تقدم بطلب للاشتراك بالمياه .

المشارك كل من يوافق الرئيس على طلبه بالاشتراك في الماء بعد دفع الرسوم المقررة :

منطقة التوزيع المناطق التي يقرر توزيع المياه فيها من مشروع مياه البلدية .

الانيوب الرئيسي الانبوب الذي اعده المجلس لتوزيع المياه بصورة عامة وليس للمستهلكين كافراد ويشمل اي جهاز مستعمل مع ذلك الانبوب .

انيوب التوزيع ذلك الجزء من الانبوب المهد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاسكن المزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعداد المشترك - والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .

انيوب التزويد الانبوب الواقع بعد عداد المياه والمهد لتزويد المشترك بالماء ويكون عادة ملكاً مشتركاً ، أجهزة المياه الانابيب والخففيات والحائس والصمامات والعدادات واستودعات المياه والاجهزة المائية الاخرى التي لها علاقة بتزويد المياه .

الغايات المنزلية متطلبات المشترك الصحية والمنزلية من الماء .

المادة ٨٧- تقدم جميع الطلبات المتعلقة بقطع او وصل المياه او ازالة العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياهن صاحب الملك او من وكيله .

المادة ٨٨- على طالب الاشتراك بالماء للاستهلاك من منطقة التوزيع ان يتقدم بطلبه للرئيس على التوقيع المقرر بعد دفع مائة فلس ثمنا له .

المادة ٨٩- بعد اجراء المعاملة اللازمة على الطلب والموافقة عليه من الناجين الفنية والصحية يستوفى من الطالب مبلغ دينار اردني واحد كرسوم تأسيس ودينار كرسوم تأمين .

المادة ٩٠- تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص . بالتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يعمية موظف البلدية المختص .

المادة ٩١- يحفظ العداد ضمن صندوق حديدي مغفل يختم بخاتم البلدية ويحظر على المشترك احداث اي تغيير او تبديل في اوضاعه او فك الصندوق الحديدي او اية اخطام تخون البلدية قد وضعتها كما يحظر استعمال اي مفتاح يطابق المفاتيح التي تستخدمها البلدية لفتح العدادات .

المادة ٩٢- تستوفي البلدية من المشترك اثمان عداد المياه والصندوق الحديدي وثقتات تركيبه على ثلاثة اقساط متتالية متساوية يستحق القسط الاول حال الموافقة على الطلب ويجري الحاسبة على اساس ان ثمن الصندوق الحديدي ومفتاحه دينار واحد واجور تركيبه مع العداد نصف دينار اما ثمن العداد نفسه فيحسب على اساس الكلفة الحقيقية للعداد تسلم مستودعات البلدية بضاف اليها ٢٠٪ من قيمة هذه الكلفة كصاريث تخزين وادارة ويبقى العداد والصندوق الحديدي ملكا للبلدية حتى يتم دفع جميع الاقساط وبعدها يصبح ملكا للمشارك .

المادة ٩٣- يقوم موظف البلدية المختص بمعاينة عدادات المشترك ومسحها وتزيينها مرة واحدة كل سنة مقابل مبلغ ١٥٠ فلسا يدفعها المشترك للبلدية كما يقوم الموظف باصلاح العدادات كلها دعت الحاجة وتستوفي الاجور من المشترك واذا تعلق اصلاح العداد او وجد ان تكاليف اصلاحه تزيد على ثلثي ثمنه الاساسي فتقوم البلدية بتركيب عداد جديد وتتقاضى ثمنه على نفس الامس المبنية في المادة السابقة .

المادة ٩٤- تقوم البلدية بتمديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية .

أ - تستوفي من المشترك الثقتات الحقيقية مضافا اليها ٢٥٪ مقابل اجور التمديد .

ب - يحصل الاثمان والاجور على ثلاثة اقساط شهرية متتالية متساوية يدفع القسط الاول منها عند الموافقة على الطلب .

ج - اذا كانت انوية التوزيع تستخدم اكثر من مشترك واحد فان البلدية تستوفي من المشترك الثقتات بالتساوي او بنسبة طول انوية التوزيع التي تجاور ملك كل منهم .

د - تبقى هذه الانابيب ملكا للبلدية وتتمتع بصيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها .

هـ - البلدية الحق في تمديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يحق للمشارك او المشتركين الاصليين الاعتراض على مد هذه الفروع الا اذا ادى ذلك الى منع وصول الماء اليهم .

و - البلدية الحق في ان تستوفي من المشتركين الذين يخدمهم انابيب متفرعة عن انبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تمديد التوزيع الرئيسي .

المادة ٩٥- يقوم المشترك بتمديد انابيب التزويد الخاصة به على نفقته ويجب ان تكون هذه التمديدات مستوفية لشروط الفنية والصحية وتكون انابيب التزويد ملكا للمشارك وعليه صيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقته الخاصة .

المادة ٩٦- يجوز لاي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اي انبوب او اي جهاز من اجهزة المياه او اصلاحه او ازالته وذلك في اي وقت ما بين الساعة الثامنة صباحا والسادسة مساء وبعد ذلك الوقت يتنق له دخول اي منزل لاجراء الفحص بالمر خطي من الرئيس او من يفوضه وذلك بعد اعطاء اشعار معقول في كلا الحالتين لساكنين .

المادة ٩٧- لموظف البلدية بعد اخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا :-

أ - لم يدفع اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تليفه اشعارا بذلك .

ب - قصر في دفع الثقتات المحققة مقابل اوصول الماء لعقاره .

ج - عبث بتمديدات المياه او العداد لغرض سرقة المياه .

د - عارض موظف البلدية المسؤول في فحص او تفتيش او قراءة العداد .

هـ - لم يسمح للغير بمد انابيب تزويد من انابيب التزويد الخاصة به .

و - خالف الشؤون الصحية .

ز - تأخر في تطبيق اي بند من بنود اتفاقية الاشتراك .

ح - استعمل بعض الانابيب او القطع التي من شأنها ان تعيد المياه الى الانابيب الرئيسية .

ط - تخلف عن تسديد ثمن المياه المستهلكة من قبله في عقار آخر غير العقار الذي يشغله .

المادة ٩٨- تقوم البلدية باعادة اوصول الماء للمشارك اذا ازال المشترك الاسباب التي ادت الى قطع الماء ولقاءه . بلسخ حسيابة فلس وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد الخاص به فيعاد اوصول الماء للمشارك بدون مقابل اذا لم يكن تعطل العداد مقصودا او بسبب سوء استعماله .

المادة ٩٩- لايوافق المجلس على طلب المؤجر بقطع الماء عن اي منزل مأهول لغرض الاسباب المذكورة في المادة ٩٧ من هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المستأجر حملا له على اخلاء المأجور .

للمادة ١٠٠- يحظر على اي شخص :-

أ - ان يستحم او ينظف اعمته في اي قسم من انشاءات مشروع مياه البلدية .

ب - ان يطرح او يتسبب او يسمح بطرح او دخول اي حيوان او اي سواد او اشياء اخرى الى اي انشاءات من انشاءات المشروع الى داخل حرمه .

ج - ان يفتح او يفتح بلاذاح اي قفل او حفية او عيس او منبرل او ماشابهها من اجهزة مشروع المياه .

د - ان يقوم باي عمل من شأنه ان يسبب تلوث المياه او اعاقه جريها .

هـ - ان يبيت بخطوط المياه بأي طريقة كانت او ان يقوم بتحويل المياه من اي مكان الى اخر بسلون موافقة البلدية .

هكذا من الأشهر

المادة ١٠١- البلدية غير مسؤولة عن أي تأمين ضغط معين أو كمية معينة من المياه للمستهلكين . كذلك فإن البلدية غير مسؤولة عن أي أضرار تنتج عن أي تعطيل في المشروع أو عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ١٠٢- إذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص آخر فعليه أن يشعر البلدية بذلك ويبقى المشترك الأصلي مسؤولاً عن ثمن ما يستهلك من الماء ما لم يتم نقل الاشتراك للطالب الذي دفع النفقات المتوجبة .

المادة ١٠٣- على المشترك الذي ينتقل من محله ويرغب بقطع اشتراكه أن يعلم البلدية خطياً .

المادة ١٠٤- البلدية مسؤولة عن قراءة العدادات وتحصيل ثمن المياه .

المادة ١٠٥- يجوز للبلدية تخصيص محل لبيع الماء لغير المشتركين بواسطة النيوب خاص وبالسعر الذي يقرره المجلس .

المادة ١٠٦- أ - تستوفي البلدية ثمن المياه من المشتركين بسعر ١٢٠ فلساً للتر المخضب الواحد ضمن منطقة البلدية .

ب - إذا كانت كمية المياه التي سجلها عداد المشترك أقل من أربعة أمتار مكعبة تستوفي منه ثمن أربعة أمتار مكعبة .

ج - تستوفي البلدية خمسين فلساً شهرياً مقابل قراءة العداد .

الفصل الرابع عشر

احكام عامة

المادة ١٠٧- كل من خالف أي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٦٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

١٩٧٠/٢/٢١

أحمد بن طلال

قاضي القضاة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
أحمد طوقسان	عبد المنعم الرفاعي	عبد المنعم الرفاعي	عبد المنعم الرفاعي

وزير الثقافة والأعلام والسياحة والآثار	وزير الأشغال والتعمير	وزير الأشغال والتعمير	وزير الأشغال والتعمير
صالح أبو زيد	صباحي أمين عمرو	صباحي أمين عمرو	صباحي أمين عمرو

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الزراعة	وزير الزراعة	وزير الزراعة
موسى أبو الراغب	سامي أبو	سامي أبو	سامي أبو

وزير العدل	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
جمال ناصر	برهان كمال	أميل عوي	رشيد عويقات

تصحيح اخطاء

وردت اخطاء مطبعية في النظام المالي للامتحانات العامة رقم ١١ لسنة ٧٠ المنشور بعد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٢٦ تاريخ ٧٠/٣/١ وهي كما يلي :-

أ - اضافة الفقرة (د - رئيس قسم المحاسبة) الى المادة ٨ من النظام المذكور والتي سقطت سهواً .

ب - اضافة الحرف (أ) لكلمة (والصناعية) الواردة في آخر البند ٣ فقرة أ من الجدول رقم (١) الملحق بالنظام .

